الجامعة الوطنية للتعليم من بعد في إسبانيا

هي المعبر الطبيعي بين أوربا وإفريقيا، وهي من بلاد البحر المتوسط بمثل ما أنها من دول الأطلنطي، إنها إسبانيا . وتقع إسبانيا في الجنوب الغربي لأوربا، وهي ثالث أكبر بلد أوربي بعد روسيا وفرنسا، كما أنها تحتل خمسة أسداس شبه الجزيرة الأيبيرية، بمساحة تبلغ حوالي نصف مليون كيلومتر مربع.

وهي من الدول الكبرى سياحياً، ويقال دائماً : لا يوجد بلد بشخصية مثلها، فهناك التنوع الفيزيقي، والثراء الثقافي والشخصية الساحرة. ومن هنا تعتبر السياحة مصدراً رئيسياً للدخل القومي.

وقد شهد عام ١٩٣٩ تحولاً كبيراً في إسبانيا من الزراعة إلى الصناعة، وقد كانت إسبانيا اقتصادياً أقل كثيراً من كثير - إن لم يكن معظم - دول القارة الأوربية، رغم أنها لا تنقصها الثروة المعدنية، التي تتميز بالتنوع والقدم.

وقد بدأت جهود تحديث الاقتصاد الإسباني بعد نهاية الحرب الأهلية. كما أن عدم إفادة إسبانيا من مشروع مارشال وعدم انضمامها للجماعة الأوربية وعضوية المنظمات الاقتصادية الدولية فرضت على حكومتها تبني سياسة اقتصادية تنموية قوية، بجانب ما تبنيه الدولة توجه في الاعتماد على الذات.

وقد كان للمعهد القومي للصناعة الذي أسس عام ١٩٤٦م دوره الرائد في تبني سياسة قومية للتصنيع، وبخاصة صناعات الأسمدة والبتروكيماويات وتكرير البترول والحديد والصلب والطاقة والسيارات وغيرها.

وقد استمرت البلاد تحكم حكماً أوتوقراطياً حتى منتصف السبعينات، إذ دانت البلاد للسلطات المطلقة للجنرال فرانكو. كان هناك حزب سياسي واحد هو حزب الحكومة، وكان التوجه الحكومي توجهاً فاشياً على غرار النازي الألماني والفاشي الإيطالي. ومع منتصف الأربعينيات بدأت تصدر تشريعات تسمح ببعض الحريات للمواطنين.

وفي منتصف الستينات، وبالتحديد في عام ١٩٦٩ بدأت مرحلة ثالثة لنظام الحكم، وبدأت تخف قبضة فرانكو على السلطات، إذ عين الأمير كارلوس حفيد الملك ألفونسو الثامن خليفة له. ويعلن رئيس الوزراء عام ١٩٧٤ عن تغييرات جذرية على رأسها التوجه الديمقراطي.

واعتباراً من عام ١٩٧٥م صار للملك سلطاته كرئيس للدولة، وهو الذي يعين رئيس الوزراء كما يعين الوزراء بناءً على اقتراحه. وله حق الاعتراض على التشريعات وحق دعوة الشعب للاستفتاء في الأمور القومية الهامة، دون اعتبارات للبرلمان.

إذ شهدت مرحلة ما بعد فرانكو بوفاته عام ١٩٧٥- إصلاحات حكومية سياسية مكثفة. بدأت بتأسيس أحزاب سياسية والاعتراف بها قانونياً، كان آخرها الحزب الشيوعي عام ١٩٧٧م. كما اعترف بالاتحادات والنقابات العمالية وحقها في الإضراب. وتغير النظام النيابي بشكل سمح بتمثيل كافة القوى والتيارات، وبخاصة مع صدور دستور جديد في أكتوبر عام ١٩٧٨م مؤكدا شخصية الدولة الإسبانية كدولة برلمانية، مع مسئولية الحكومة أمام البرلمان الذي ينتخب أعضاؤه انتخاباً شعبياً حراً.

وقد سمح هذا التوجه لإسبانيا بعضوية الاتحاد الأوربي، ولقيت عضويتها ترحاباً كبيراً، ودعماً لها، وجاء الدور عليها لرئاسة الاتحاد عام ٢٠٠٢م.

لقد انتقلت إسبانيا في غضون ربع قرن تقريباً إلى وضع مختلف تماماً، دولة ذات نظام حكم ديمقراطي وانتخابات حرة وبرلمان فعال، وأوضاع تشريعية وصحية وتعليمية وسكانية ووسائل اتصال وبنية أساسية تماثل ما هو موجود في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا.

كما حدث تحول كبير في الحريات وحقوق التعبير. و لم يعد هناك مواطن يعلق آمالاً في حياة كريمة بالهجرة خارج بلاده، التي صارت من البلاد المتقدمة. إذ صار الناتج القومي الإجمالي ٦٥٩,٣ مليار دولار على الرغم من أن تعداد سكانها ٣٩ مليون نسمة. والصناعة هي أساس هذا الناتج كما تمثل الصادرات السلعية أكثر من ٨٠% من صادرات البلاد. هذا فضلاً عما تتمتع به من ميزان مدفوعات يحقق فائضاً. هذا كله على الرغم من أن إسبانيا لا تسبح فوق بحر بترول. لكن الثروة الحقيقية هي القوى العاملة البشرية الماهرة والإنسان ثروة حقيقية ومستواه وكرامته أساس التقدم.

واستجابة لهذه التغييرات أصدرت وزارة التعليم في إسبانيا في فبراير ١٩٦٩ الكتاب الأبيض التعليم في إسبانيا ، الأسس لسياسة تعليمية *La Education En Espana: Bases Para Una Poilitico Educativa* تناول الجزء الأول منه بالتحليل واقع التعليم الإسباني ، وتناول الجزء الثاني مقترحات لإصلاحه.

وقد تمت بعد فترة من المشاورات الشعبية موافقة البرلمان عليها، وصدر بها قانون عام ١٩٧٠م.

ومما يظهر حال التعليم قبل صدور هذه الوثيقة، وإقرار القانون، انخفاض مخصصات التعليم في إسبانيا ، إذ كانت موازنته عام ١٩٧٦ أقل ميزانية للتعليم في أوربا، كما أن أكثر من مليون طفل في سن التعليم الابتدائي كانوا دون مكان، بالإضافة إلى وجود ثلاثة ملايين طالب في سن التعليم الثانوي خارج المؤسسات التعليمية، من بين سبعة ملايين طالب في هذه السن. وكان من نتائج تنفيذ القانون الجديد أن قفزت موازنة التعليم من ٣,٦بليون بيزيتا (العملة الإسبانية) عام ١٩٦٨ إلى ٧,٣ بليون بيزيتا عام ١٩٧٠ متفوقة على ميزانيات الدفاع للمرة الأولى في تاريخ البلاد.

ويرجع ذلك إلى النهضة الصناعية الكبرى في إسبانيا ، التي أشرنا إليها ، والتي جعلتها خامس دولة صناعية في أوربا. كما يذكر أن قانون التعليم العام لعام ١٩٧٠م قد صدر بعد مائة عام من آخر قانون للتعليم. وقد أرسى هذا القانون أسس نظام تعليمي حديث في إسبانيا ، كنظام موحد له أسس فكرية نظرية، حديثة ضرورية للمجتمع الإسباني الجديد، وبخاصة بما يتلاءم مع التغيرات السياسية والاقتصادية.

وهكذا كانت التغييرات المجتمعية المختلفة بمثابة قوى وعوامل مؤثرة في الواقع التعليمي في إسبانيا، تشريعات وسياسات وتنظيماً وتنفيذاً أيضاً، بحيث نجد لكل مجموعة من التغييرات في عقد من العقود صداها في التعليم.

وإذا كان هذا القانون قد صدر ليعكس التطورات الحادثة في إسبانيا فقد سبقته وواكبته حملة عامة على نطاق واسع، مع استشارات دولية تعليمية فلسفية وتشريعية أيضاً لتحقيق هدف رئيسي، هو سد الفجوة التعليمية القائمة بين التعليم في إسبانيا والتعليم في البلاد المتقدمة.

ذلك أن هذا القانون وضعه خبراء أسبان بمساعدة ثلاثة من المستشارين من اليونسكو. وكانت القوة الدافعة الرئيسة للقانون متمثلة بخاصة في الحاجات التعليمية والتقنية للتقدم الاقتصادي والتغير الاجتماعي.

ومن هنا يعتبر القانون خطوة هامة لتحقيق التكامل وكسر القيود الاقتصادية والاجتماعية التي أرساها نظام التعليم السابق، الذي اتصف بأنه نظام للصفوة لا يحقق تكافؤ الفرص التعليمية، ويكرس الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي كانت قائمة.

ويذكر الفضل هنا - وبخاصة للفكر التربوي المتحرر الذي جاء به القانون - للأساتذة الذين أسسوا *institucion Liber Ensenanza* وهم أساتذة جامعيون فصلتهم الدولة من عملهم في العهد الدكتاتوري.

وقد عكس القانون الجهود التوفيقية لنواحي صراعية متعددة، منها التوتر بين الحكومة والمدارس الخاصة، وحقوق الدولة والكنيسة، ومقاومة التميز بين الطبقات ومحاربة الأمية.

كما عكس القانون الهدف الرئيسي للإصلاحات التعليمية، بوضع البنية الأساسية التقنية للمرحلة الثانية للتقدم الاقتصادي في إسبانيا .

وكان من أهم أسس ومبادئ هذا القانون ما يلي:

١- الاعتراف بحق كل مواطن في التعليم، دون اعتبار للطبقة الاجتماعية أو الظروف الاقتصادية.

٢-الإقرار بأن التعليم عملية دائمة ومستمرة، غير محددة بمؤسسات أو مراحل دراسية.

٣-الحاجة إلى إقامة علاقة لصيقة بين آمال الأمة في التعليم من ناحية ومتطلبات التقدم الاجتماعي والاقتصادي في إسبانيا من ناحية أخرى.

٤-إقامة بناء موحد ومرن يضمن وجود شبكة من العلاقات بين المستويات المختلفة، ويشبع الحاجات الفردية.

٥-استحداث فترة للتدريب المهني بعد التعليم العام الأساسي، لمساعدة الفرد على أن يكون أكثر فعالية في الإسهام في تقدم بلده.

ولهذا كان منطقياً أن يعطي هذا القانون فسحة من الوقت لا تقل عن عشر سنوات لتنفيذ الإصلاحات التعليمية المطلوبة. وقد حدث ما كان متوقعاً عندما ظهرت مجموعة من المعوقات نتيجة ضغوط مجتمعية حالت دون تنفيذ القانون في بداية الأمر.

وقد كانت هناك محاولات في منتصف السبعينيات لتقويم ما تم الانتهاء منه، والصعوبات التي واجهت التنفيذ، إلا أن نتائج هذه المحاولات لم تعلن.

وكان التعليم أولوية أولى في الجدل والحوار بين الجماعات السياسية والحركات المدنية في إثر التغييرات السياسية التي مرت بها إسبانيا في عام ١٩٧٥م.

وانعكس صدور دستور جديد وقوانين تدعم الحريات على التشريعات التعليمية لهذه المرحلة الديمقراطية، ومن أمثلة ذلك قوانين المراكز التعليمية واستقلال الجامعات.

ورغم أن عام ١٩٨٠ كان العام الأخير، حسبما كان متوقعاً لتنفيذ إصلاحات عام ١٩٧٠، إلا أنه في الواقع قد شهد بداية سلسلة من الإصلاحات الضرورية الموائمة للمستجدات السياسية والاجتماعية.

وقد يكون مجدياً إلقاء نظرة على التعليم - إدارة ومراحل - لبيان واقعه وصدى المستجدات التربوية عليه.

الإدارة التعليمية :

يدار التعليم في إسبانيا إدارة مركزية، إذ تتحكم السلطة المركزية الحكومية في كافة المناحي التخطيطية والتنظيمية. ويظهر ذلك جلياً إذا عرفنا دور السلطة المركزية المتمثلة في وزارة التربية والعلوم *Ministry of Education and Science* ، ويبين الشكل التالي تنظيمها:

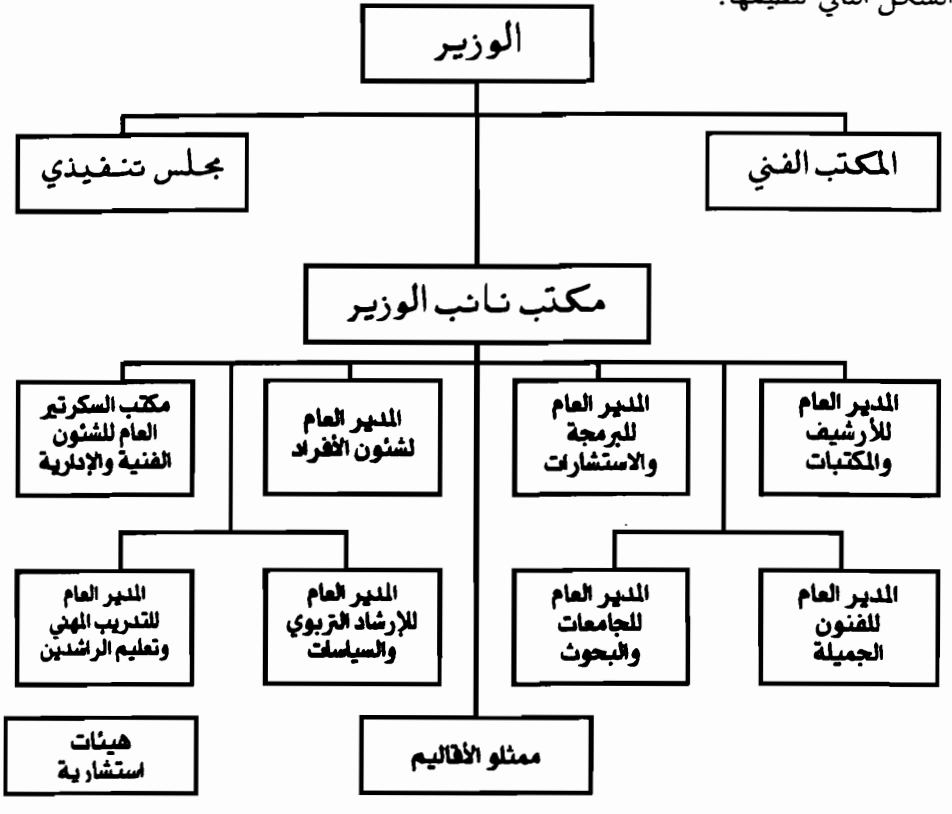

وقد صمم هذا الهيكل التنظيمي واعتمد في مارس ١٩٧١م استجابة للتغيرات التي صدر بها قانون ١٩٧٠م. ويأتي على رأس الوزارة وزير التعليم، يليه نائب الوزير، ثم ثمانية مديرين عامين للإدارات العامة:

١-للشئون التقنية والإدارية.

٢-الأفراد.

٣-للبرمجة والاستثمار.

٤-للأرشيف والمكتبات.

٥-للتدريب المهني وتعليم الراشدين.

٦-للإرشاد التربوي والسياسة التعليمية.

٧-للجامعات والبحوث.

٨-للفنون الجميلة.

ويرأس الوزير مجلساً تنفيذياً مهمته مساعدة الوزارة في تنفيذ السياسة. ويضم المجلس نائب الوزير ومديري الإدارات العامة. وهناك أيضاً مجالس استشارية، يأتي على رأسها المجلس القومي للتعليم، والمجلس القومي للجامعات.

وتعتبر هذه الوزارة المركزية بإداراتها العامة مسئولة عما يأتي:

١- التنبؤ والتخطيط للنمو التعليمي.

٢- الاستثمارات التعليمية وتمويلها.

٣- اقتراح إنشاء أو إلغاء المراكز التعليمية.

٤- النواحي المتصلة بالتشييد والإحلال.

٥- وضع الخطط والمناهج والمحتوى لجميع المستويات والمراحل التعليمية.

٦- معادلة الشهادات وبرامج الدراسة.

٧- البحوث المتصلة بطرق التدريس وتقويمها.

٨- اقتراح برامج تدريب المعلمين.

٩- تنسيق عمل مفتشي التعليم في الأقاليم المختلفة.

١٠- تعيين نظار المدارس الحكومية، ومديري معاهد العلوم التربوية، ورؤساء الجامعات.

١١- الموافقة على أي تعيينات بالجامعات.

وهذا يعني بوضوح شدة مركزية إدارة التعليم في إسبانيا ، إذ إن معظم ما يتصل بالتعليم تخطيطاً ومتابعة، بل وبعض الأمور التنفيذية في يد الوزارة المركزية. ويزداد الأمر وضوحاً، كما تزداد حدة المركزية الإدارية إذ عرفنا أن الوزارة هي المسئولة عن تمويل المدارس الحكومية إذ إنها أيضاً تدعم ميزانية النقل المدرسي، والوجبات الغذائية، والمواد

التعليمية. كما تقدم للمعهد القومي لعلوم التربية Instituto Nacional de Ciencias de la Education المخصصات التمويلية للجامعات، ويقوم المعهد بتوزيعها عليها.

وفي طريق إصلاح التعليم تبذل محاولات نحو لا مركزية الإدارة التعليمية عن طريق تفويض بعض السلطات للأقاليم، ومحاولات الجامعات لزيادة استقلالها، لكن ذلك يسير ببطء.

بنية التعليم :

يوضح الشكل الآتي بنية التعليم في إسبانيا :

بنية التعليم النظامي في إسبانيا

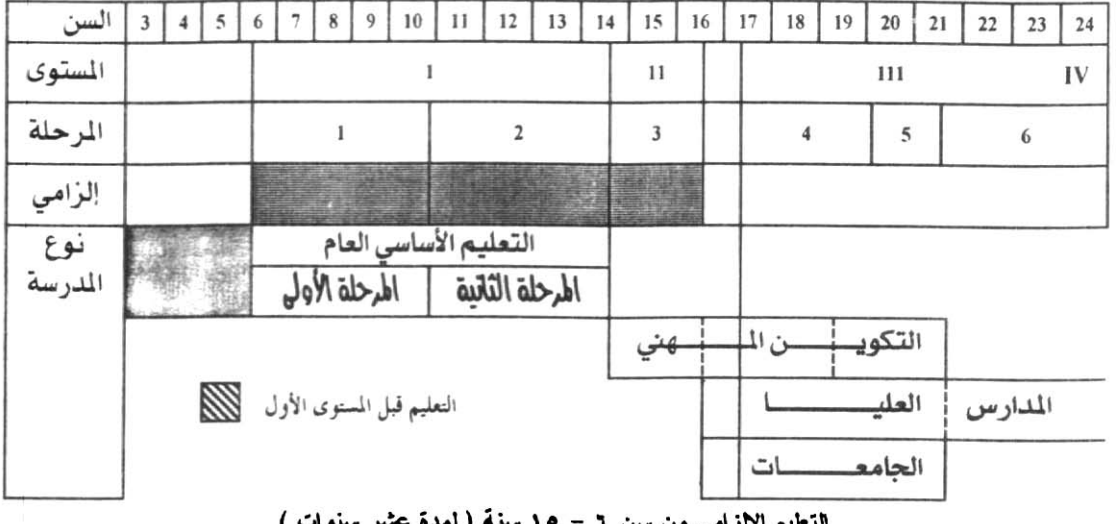

التعليم الإلزامي من سن ٦ - ١٥ سنة (لمدة عشر سنوات)

ويتضح من الشكل أن بنية التعليم تتكون من:

١) التعليم قبل المدرسة :

ويهدف إلى تنمية شخصية الطفل قبل دخوله التعليم الإلزامي ، ويتكون من مرحلتين :

أ - الحلقة الأولى للأطفال في سن الثانية والثالثة من العمر وتعرف بحدائق الطفل Jardines de Infacia.

ب- الحلقة الثانية للأطفال في سن الرابعة والخامسة ، وتعرب بـ Escuelas de Parvulos.

والتعليم قبل المدرسة ليس إلزامياً، وهو مجاني في المراكز التابعة للدولة، وبالمصروفات في المراكز الخاصة.

٢) التعليم العام الأساسي *Educacion General Basica* :

ومدته ثماني سنوات من السادسة إلى الرابعة عشرة من العمر، وهو تعليم شامل وإلزامي ومجاني في المدارس الحكومية. وطبقاً لقانون التعليم العام ينقسم هذا التعليم إلى مرحلتين:

أ - المرحلة الأولى للأطفال من ٦ - ١٠ سنوات، يتلقون فيها تعليماً عاماً، إذ إن هناك ميدانين للدراسة هما:

- ميادين التعبير: وتضم اللغة الإسبانية ولغة أجنبية والرياضيات والفن والأشغال والموسيقى والرياضة.
- ميادين الخبرة، وتشمل العلوم الاجتماعية والطبيعية والدين.

ب- المرحلة الثانية للأطفال من ١١ - ١٣ سنة، ويتلقون فيها تعليماً متخصصاً يتكون من سبعة ميادين للدراسة، وهي:

- اللغات : الإسبانية والإنجليزية واللغة المحلية.
- الدراسات الاجتماعية.
- الرياضيات.
- العلوم الطبيعية.
- التعبير الفني (الموسيقى - الرسم - الدراما - الأشغال اليدوية).
- تعليم الدين.
- التربية البدنية والرياضية.

ثم عدل هذا التقسيم حديثاً، وبمقتضى هذا التعديل انقسم التعليم العام الأساسي إلى ثلاث حلقات، هي:

أ) حلقة أولية للأطفال من ٦ - ٧ سنوات.

ب) حلقة متوسطة للأطفال من سن ٨-١٠.

ج) حلقة عليا للأطفال من سن ١١-١٣ سنة.

وكان الهدف من هذا التقسيم تحقيق أكبر قدر من المرونة في النواحي المتصلة بالتنظيم والتقويم وعلاقات المعلم بالتلاميذ.

وتمثل الدارس الحكومية حوالي ٥٣٪ من جملة مدارس التعليم العام الأساسي، على حين تمثل المدارس الخاصة نحو ٤٧٪ منها، وهذا يعني أن الدولة لم تستطع مد مظلة التعليم المجاني لتغطي بها كل من هم في سن الإلزام.

٣) التعليم الثانوي:

ووفقا للنظام القديم كان التلاميذ الناجحون في التعليم الابتدائي، الحاصلون على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية يلتحقون بالمدرسة المتوسطة للدراسة لمدة أربع سنوات، ويمتحنون في سن الثالثة عشرة للحصول على شهادتها. ثم يمكن للراغبين منهم الاستمرار في الدراسة لمدة سنتين للحصول على البكالوريا العليا، أو لمدة ثلاث سنوات للحصول على البكالوريا التقنية العليا.

واعتبارا من العام الدراسي ١٩٧٤/١٩٧٥ اندمجت المدرسة المتوسطة في التعليم الأساسي، ومع نهاية العام الدراسي ١٩٧٨/٧٧ استبدل بالبكالوريا العليا والبكالوريا التقنية العليا دراسة لمدة ثلاث سنوات للحصول على الشهادة العامة للتعليم.

ويدرس طلاب التعليم الثانوي العام وهو تعليم شامل مقررات إجبارية، هي: اللغة الإسبانية ، ولغة أجنبية والعلوم الاجتماعية، والعلوم، والرياضيات. كما يختار الطالب أحد الميادين الدراسية الآتية:

- التكنولوجيا الصناعية. - الزراعة.
- التجارة. - الاقتصاد المنزلي.

والطالب الحاصل على شهادة التعليم الثانوي يمكنه إما الالتحاق بالتعليم المهني وإما الالتحاق ببرنامج الإعداد للجامعة.

وقد بدأ التوسع في مدارس التعليم المهني عام ١٩٤٥م، وهناك أنواع متعددة من هذا التعليم لتدريب العمالة المتخصصة والماهرة، تتمثل فيما يلي:

أ) المدارس الثانوية المهنية.

ب) المدارس الثانوية التقنية.

ج) المدارس المهنية التجارية.

وقد تغيرت برامج هذه المدارس كجزء من الإصلاح التعليمي، ويضم كل منها ثلاثة مستويات، مدة كل منها سنتان، وهي:

١-**المستوى الأول** : لهؤلاء الذين أنهوا التعليم الأساسي، ولا يرغبون في الدراسة الثانوية العامة. وهذا المستوى إلزامي لهؤلاء التلاميذ ومجاني أيضا.

ويدرس الطالب دراسة تمهيدية عن عالم العمل لمدة ستة أشهر، ثم دراسة متخصصة في أحد الميادين مثل أعمال المعادن - التغذية - الزراعة.

٢-**المستوى الثاني** : لهؤلاء الذين أنهوا بنجاح دراستهم الثانوية، ولطلاب المستوى الأول.

٣-**المستوى الثالث**: لهؤلاء الذين درسوا الحلقة الأولى الجامعية، الذين أنهوا الدراسة بالمستوى الثاني.

ومدارس المستويين الثاني والثالث عادة مدارس متخصصة، مثل: المدارس البحرية، والزراعية، والفنون والأشغال التطبيقية، والفنون الجميلة، والتعليم التجاري، والخدمة الاجتماعية، والمساعدون الطبيون.

التعليم الجامعي:

يتطلب الالتحاق بالتعليم الجامعي دراسة مدتها عام قبل الجامعة، وهي جزء من الدراسة الجامعية استحدثت بدءا من العام الجامعي ١٩٧٢/١٧م ، بهدف تعميق معارف ومعلومات الطلاب في العلوم الأساسية، ومساعدتهم في تحديد مستقبلهم التخصصي، وتزويدهم بأسس التعليم العالي. ويشمل برنامج الدراسة اللغة الإسبانية واللغة الأجنبية والرياضيات، ويختار الطالب بالإضافة إلى ذلك ثلاث موضوعات أخرى. والطالب ملزم بحضور حصص في الدين والتربية المدنية والإرشاد المهني وتقنيات الدراسة.

ويمكن الالتحاق بالجامعات للفئتين الآتيتين:

١-الناجحون في الدراسة التمهيدية قبل الجامعة.

٢-الراشدون، ممن هم فوق الخامسة والعشرين من العمر، الذين لم يحصلوا على الشهادة الثانوية، بشرط اجتيازهم امتحانات للقبول بالجامعات.

وفي عام ١٩٧٥ أدخلت الدولة نظاما انتقائيا تمثل في عقد اختبارات للمتقدمين لقياس قدراتهم وإمكاناتهم للدراسة الجامعية، إلا أن ذلك قوبل برفض ومعارضة كبيرة.

والدرجة العلمية الأولى ، وهي الليسانس ***Licenciatura*** ، ومدة الدراسة اللازمة للحصول عليها خمس سنوات بعامة، وست سنوات للحصول على ليسانس الصيدلة والطب، والطب البيطري.

وتنقسم مدة الدراسة للدرجة الجامعية الأولى إلى حلقتين، الأولى للدراسة الأساسية، ومدتها ثلاث سنوات، والثانية للدراسة المتخصصة، ومدتها سنتان. وهناك حلقة ثالثة للتخصص الإضافي والبحث.

إعداد المعلمين:

١-المستوى الأول لمعلمي التعليم الأساسي: ويدرسون بالمدارس الجامعية للأساتذة بدلا من دور المعلمين، ويقبل بها الذين أنهوا دراسة العام التمهيدي قبل الجامعي. ويدرسون بها لمدة ثلاث سنوات. وهي تعد معلمي التعليم الأساسي.

٢-المستوى الثاني لمعلمي التعليم الثانوي، ويدرسون لمدة خمس سنوات كاملة.

معاهد العلوم التربوية *Institutos de Ciencias la Education*:

وهي معاهد داخل الجامعات الإسبانية. وتعين وزارة التعليم مديري هذه المعاهد بناء على اقتراح رؤساء الجامعات. ويضم كل معهد أربعة أقسام، هي :

١-قسم الإدارة.

٢-قسم البحث.

٣-قسم تدريب المعلمين.

٤-قسم الإرشاد و التوجيه والبرامج.

وتعتبر المعاهد مسئولة عن برامج إعداد المعلمين وتدريبهم، وتشرف على هذه البرامج بالجامعات وبالإدارات التعليمية، كما تشرف على المدارس التجريبية.

وإذا انتقلنا إلى تعليم الراشدين، فإن ثمة أمورا ينبغي أن تذكر، وتؤخذ في الاعتبار، وهي :

١-أنه اعتبارا من عام ١٩٥٠م أسس المجلس القومي لمحو الأمية، وكان من نتائج جهوده انخفاض نسبة الأمية من ٢٠٪ عام ١٩٥٠م إلى ٨,٩ عام ١٩٧٠م، حتى تم القضاء عليها.

٢-أن هناك مدارس مسائية للتعليم الثانوي تقدم دراسات للحصول على البكالوريا للطلاب من الراشدين العاملين، الذين تسمح ظروفهم بالانتظام في هذه المدارس مساء.

٣-أن هناك نظاما للتعليم الثانوي باستخدام الإذاعة والتليفزيون، وقد تم تأسيس المعهد القومي للتعليم من بعد *INBAD* الذي بدأ نشاطه عام ١٩٧٦/٧٥م بتقديم دراسات سجل فيها ٦٨٢٤ دارسا، زادوا في العام التالي إلى ١١٥٦٢ دارسا.

٤-أن قانون التعليم العام الصادر عام ١٩٧٠م، والسابق الإشارة إليه، قد نص على أن التعليم عملية دائمة ومستمرة، وبالتالي إتاحة فرص التعليم للراشدين.

٥-أن الجامعات العادية تقبل الطلاب المنتظمين، كما تقبل الطلاب الخارجيين، وهؤلاء لا يحضرون الدروس الجامعية ولا ينتظمون في الدراسة، وتشكل لهم لجان لتقويم تحصيلهم. وهذا يعد بداية لمد مظلة التعليم الجامعي للعاملين من الشباب والراشدين.

٦-أن الجامعات - كما ذكرنا - تقبل من هم فوق الخامسة والعشرين من العمر، دون أن تشترط لقبولهم الحصول على شهادة إتمام التعليم الثانوي.

وقد توجت مبادرات تعليم الراشدين بإنشاء الجامعة الوطنية للتعليم من بعد *The Universidsd Nacional De Education A Distancia (UNED)* في أغسطس عام ١٩٧٢ (في الخطة الثالثة للتنمية ١٩٧٥/٧٢) وبدأت الجامعة نشاطها في يناير ١٩٧٣م وهي وفقا لقانونها جامعة حكومية تعادل دراستها والدرجات التي تمنحها الجامعات الأخرى.

وتهدف هذه الجامعة إلى :

١-مد مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ليغطي التعليم العالي، وبخاصة في المناطق المحرومة منه.

٢-تخفيف الضغط على الجامعات الأخرى.

٣-تقديم برامج جديدة، وطرق وتقنيات بالإفادة من المعدات والأجهزة المستحدثة.

٤-دعم التعليم التقليدي، وتمكين هؤلاء الذين اضطروا لترك التعليم العالي قبل الانتهاء من دراستهم من فرص التعليم.

٥-رفع مستوى التعليم العام في البلاد والإسهام الضروري في التعليم المستمر والدائم.

القبول والدارسون :

تتيح الجامعة فرص الالتحاق لنوعيات متنوعة من الراشدين من :

١) سكان المناطق النائية المحرومة من التعليم الجامعي والعالي.

٢) الفئات التي لم تستطع إكمال التعليم العالي بعد الالتحاق به لظروف مختلفة.

٣) الفئات التي لم تستطع الالتحاق أساسا بالتعليم العالي.

٤) الفئات التي ترغب في الإفادة من التعليم الجامعي في الحراك المهني.

وتقبل الجامعة - كغيرها من الجامعات - الحاصلين على الشهادة الثانوية. وفي ذات الوقت تتيح للراشدين ممن تجاوزوا سن الخامسة والعشرين فرص الالتحاق بالجامعة. إذ يدرسون برنامجا دراسيا مدته عام جامعي، يتضمن تعليما عاما وتعليما تخصصيا، وفي نهاية العام هناك اختبار، يلتحق الناجحون فيه بالجامعة لدراسة التخصص الذي يختارونه. وواضح أن ثمة فرقا بين قبول هؤلاء الراشدين في الجامعات التقليدية وقبولهم بهذه الجامعة، إذ بينما تعقد الجامعات التقليدية اختبارات لقبولهم، فإن الجامعة الوطنية للتعليم من بعد تقدم لهم برنامجا دراسيا مدته عام يمتحنون في نهايته، ونجاحهم فيه يتيح لهم فرصة استكمال الدراسة الجامعية.

وتضم الجامعة خمس كليات، وهي:

١-كلية الآداب والفلسفة.

٢-كلية الحقوق.

٣-كلية الاقتصاد والإدارة.

٤-كلية العلوم.

٥-الكلية التقنية للهندسة الصناعية.

وقد بلغ عدد التخصصات المتاحة عشر تخصصات، هي :

١) الفلسفة والعلوم التربوية.
٢) الجغرافيا والتاريخ.
٣) فقه اللغة.
٤) القانون.
٥) الاقتصاد.
٦) إدارة الأعمال.
٧) الفيزياء.
٨) الكيمياء.
٩) الرياضيات.
١٠) الهندسة الصناعية.

كما بلغ عدد طلاب الجامعة في الثمانينات ٢٧٥٠٠ دارس يدرسون المقررات العشر السابق ذكرها، بالإضافة إلى الراشدين ممن تزيد أعمارهم عن ٢٥عاما، تضاعفوا عام ٢٠٠٢م.

وقد التحق بالجامعة حوالي ٧٥٠٠ دارس من المعلمين لدراسة برنامج لرفع مستواهم الفني، وبخاصة في طرق التدريس.

وقد بينت الإحصاءات الطلابية أن :

١-ما لا يقل عن ٩٠٪ من الطلاب في مهن دائمة.

٢-حوالي ٥٠ ٪ من الدارسين يعيشون في مناطق محرومة من مؤسسات التعليم العالي.

٣-عدد السيدات - وبخاصة غير العاملات - يصل إلى قرب ضعف عددهن في الجامعات التقليدية.

٤- ارتفاع نسبة النجاح بين الدارسين الراشدين بالمقارنة بالدارسين الذين التحقوا بالجامعة مباشرة بعد حصولهم على الشهادة الثانوية، ربما لأن المتخرجين حديثا ما يزالون يفضلون طرق التدريس التقليدية، التي تعتمد أساسا على علاقات المواجهة والدروس النظامية، على حين أن طرق التعليم المتبعة أكثر ملاءمة للراشدين.

وتقدم الجامعة للراشدين برامج للتعليم المستمر هدفها الرئيسي زيادة المعرفة والمهارات للعاملين في مجالات تخصصهم، بجانب رفع المستوى الثقافي للجمهور. ويمكن لطلاب الجامعة الإفادة من برامج التنمية الثقافية، التي تشتمل على مقررات في الفنون الجميلة، وبخاصة موسيقى وثقافات الشعوب الأخرى العربية والآسيوية وغيرها.

هيئة التدريس:

كغيرها من الجامعات المفتوحة تعتمد الجامعة على عدد محدود من أعضاء هيئة التدريس من المتفرغين لا يزيد عددهم عن ٢٥ عضوا، وهناك بجانب هؤلاء المتفرغين:

١-أعضاء غير متفرغين من الأساتذة بالجامعات الأخرى، وهؤلاء لا يعتبرون أعضاء دائمين، تستعين بهم الجامعة في تخصصاتهم بصفة دائمة كل عام.

٢-أعضاء غير متفرغين من الجامعات الأخرى، وهؤلاء تتعاقد معهم الجامعة بعقود لفترة محددة، تنتهي بانتهاء العمل الذي تعاقدت معهم الجامعة من أجله.

٣-المرشدون الأكاديميون، وهؤلاء تتعاقد معهم المراكز الدراسية المنتشرة في أنحاء البلاد.

ويقوم أعضاء هيئة التدريس من المتفرغين للعمل بالجامعة المفتوحة مع غيرهم من أعضاء الجامعات الإسبانية الأخرى الدائمين والموقتين بوضع برامج الدراسة ومحتوى المقررات وتأليف الكتب والوسائط الأخرى. وقد نجم عن هذا الوضع أن صارت نظرة الجامعات الأخرى لهذه الجامعة نظرة احترام وتقدير كجامعة لا تقل عن غيرها مستوى من الجامعات الأخرى.

معهد العلوم التربوية بالجامعة:

ذكرنا من قبل أن هناك معاهد للعلوم التربوية بالجامعات الإسبانية يضم كل منها أربعة أقسام. ولذلك فقد أنشئ بجامعة التعليم من بعد معهد للعلوم التربوية يقوم بتدريب مرشدي مراكز الدراسة بالجامعة، ويسهم إسهاما فعالا في خدمات الإرشاد والتوجيه، من حيث وضع الأسس النظرية وتدريب القائمين بالعمل الإرشادي، بجانب وضع أسس تقويم الطلاب، وتحليل نتائج الامتحانات، وغير ذلك من مهام.

الوسائط التعليمية:

تتنوع الوسائط التعليمية وتتكامل، ويظهر ذلك من استعراض الوسائط المستخدمة في التعليم والتعلم بالجامعة، وهي :

١) المادة المطبوعة :

تمثل المادة المطبوعة أساسا هاما للدراسة من بعد، ويضع محتوى المقرر- كما ذكرنا - فريق من المتفرغين من هيئة التدريس بالجامعة مع أعضاء من الجامعات الإسبانية الأخرى تتعاقد معهم الجامعة.

ويقسم كل مقرر إلى وحدات دراسية يعقب كل وحدة تعيينا أو اختبارا يجيب عنه الطالب ويرسله إلى الجامعة، ويغطي الاختبارات ما درسه الدارس من المقرر، بحيث لا ينتقل إلى الوحدة التالية إلا بعد أن يجيب على الاختبار إجابة صحيحة.

٢) البث الإذاعي والتليفزيوني:

هناك اتفاق بين الجامعة والإذاعة والتليفزيون على بث برامج تعليمية من خلال هذين الوسيطين التعليميين. أما عن الإذاعة فإن هناك مساحة يومية مخصصة للجامعة تقدم من خلالها محاضرات وبرامج للتنمية الثقافية.

وأما عن التليفزيون فإن الجامعة تقدم برامج تجديدية في تخصصات متنوعة، وبرامج تعليمية مرتبطة بالمقررات التي يدرسها طلابها.

وهناك جهود تبذل لتقليل الاعتماد على المادة المطبوعة، وزيادة الاهتمام بالمادة المسموعة والمرئية في ذات الوقت.

٣) التسجيلات المسموعة والمرئية:

يقوم فريق كل مقرر بإعداد تسجيلات مسموعة وتسجيلات مسموعة مرئية (كاسيت وفيديو كاسيت). ووجود هذه التسجيلات مع الدارس في منزله أو مركز الدراسة يمكنه من استعمالها في دراسته المستقلة أو في تعلمه الذاتي بلغة أخرى، مثلما يستخدم المادة المطبوعة.

وتتكامل هذه الوسائط المسموعة والمرئية مع الوسائط المطبوعة، بحيث يعالج أي منها ما قد يكون في الآخر من قصور.

٥) الكمبيوتر والإنترنت:

وقد اهتمت الجامعة باستخدام الحاسبات الآلية في التعليم والتعلم في جميع المقررات، كما اهتمت بتقديم العديد من المقررات عن طريق الإنترنت.

٦) التمدرس:

المركز الرئيسي للجامعة القومية للتعليم من بعد في مدريد، وقد كان هناك أحد عشر مركزا دراسيا منتشرا في أنحاء البلاد زادوا إلى خمسين مركزا، تتيح فرص التعليم الجامعي في المناطق البعيدة.

ومن الأمور اللافتة للنظر التعاون بين الجامعة وهيئات متنوعة في أنحاء البلاد. وقد تمثل ذلك في المبادرات البناءة من جهات متعددة، وبخاصة في إنشاء هذه المراكز. هناك شركات خاصة، وبنوك، وهيئات شعبية وحكومية كمجالس المقاطعات والبلديات، وهناك اتحادات العمال والكنيسة، والقوات المسلحة وغيرها قامت بإنشاء مراكز الدراسة وتجهيزها بمكتبة ومعامل وورش ووسائل تعليمية وأجهزة استماع وعرض وغير ذلك.

ويعلن كل مركز جدول اللقاء مع المرشدين، الذين يقدمون خدمات الإرشاد والتوجيه، وشرح ما يغمض فهمه على الطلاب، واختبار الطلاب.

ولكل مركز الحرية في تنظيم أنشطة للدارسين به، وهي تشمل أنشطة ثقافية وأنشطة تعليمية وغيرها. ويدير المركز مجلس إدارة يمثل العاملين بالمركز والهيئات المحلية والطلاب.

الإدارة :

يدير الجامعة القومية للتعليم من بعد مجلس إدارة يضم:

١-مدير الجامعة.

٢-السكرتير العام للجامعة.

٣-ثلاثة من رؤساء المراكز المحلية.

٤-ثلاثة من مديري الجامعات الإسبانية.

٥-ممثلون لهيئات متعددة من أهمها: الإذاعة ، والتليفزيون، واتحاد البنوك، والبرلمان، وممثلون للطلاب.

ويعقد المجلس ثلاثة اجتماعات على مدار العام لوضع نظام العمل بالجامعة وتقويم ما ينفذ، وبحث المشكلات والصعوبات التي تقابلها.

ويرأس الجامعة مدير يعاونه نواب للرئيس، هم:

١-نائب المدير للإنسانيات والشئون الأكاديمية.

٢-نائب المدير للعلوم والبحوث.

٣-نائب المدير لشئون الطلاب والمراكز الدراسية.

٤-نائب المدير للتعليم الدائم.

فضلا عن السكرتير العام للجامعة.

وهناك عمداء الكليات الخمس، ومدير تنسيق برامج الراشدين فوق الخامسة والعشرين، ومدير معهد العلوم ومدير البرامج الثقافية والمقررات التجديدية، والمدير الفني.

وتتكون من هؤلاء اللجنة التنفيذية للجامعة، التي تجتمع مرة كل شهر. وتنبثق عن هذه اللجنة لجنة أخرى تعرف باللجنة الدائمة، تضم مدير الجامعة ونوابه ومدير معهد العلوم التربوية والسكرتير العام، وتجتمع مرة واحدة أسبوعيا.

ويضاف إلى ذلك أن لكل من كليات الجامعة الخمس مجلس يديرها، يضم عميد الكلية ورؤساء الأقسام العلمية بها.

ثمة ملمح هام يتمثل في مشاركة الطلاب في إدارة الجامعة على المستوى المركزي والمستوى المحلي. إذ يجري في كل مركز من مراكز الدراسة انتخابات يختار الطلاب فيها ممثلين لهم في مجلس إدارة المركز، ومجلس إدارة الجامعة، وفي هذا ترجمة للتوجه السياسي للدولة بعد عهد فرانكو.

أما عن تمويل الجامعة، فإن هناك مصادر متعددة، تشمل ما تخصصه الدولة لها من ميزانية، وما يدفعه الطلاب من رسوم، وما تقدمه الهيئات المحلية وبخاصة للمراكز الدراسية، فضلا عن التبرعات والهيئات المحلية وبخاصة للمراكز الدراسية.

ومن المصادر التمويلية أيضا ما يعود على الجامعة من عائدات بيع المواد التعليمية المطبوعة والمسجلة صوتا وصورة لطلاب الجامعات الإسبانية الأخرى والجمهور.

وهكذا نجد أن الجامعة القومية للتعليم من بعد قد سدت ثغرة كبيرة في تعليم الراشدين في إسبانيا . وقد بين ما تناولناه عن الجامعة أهمية التعاون بين الجامعة كمؤسسة حكومية والجامعات الأخرى حكومية وخاصة، وكذلك الهيئات المختلفة التي أسهمت في إنشاء المراكز الدراسية التي زاد عددها من أحد عشر مركزا إلى خمسين مركزا.

وقد تظهر أهمية هذا التعاون إذا عرفنا أن الدولة تعتمد على المعونات الدولية في تطوير التعليم في إسبانيا . إذ إنه منذ السبعينيات ومع صدد قانون التعليم العام سنة ١٩٧٠ قدم البنك الدولي للإنشاء و التعمير قرضا قيمته ١٢ مليون دولار لتمويل ٥٠٪ من متطلبات تنفيذ القانون. ثم قدم ذات البنك قرضا آخر عام ١٩٧٢م قدره ٥٠ مليون دولار جزء من قرض أكبر قدره ١٥٢ مليون دولار لتنفيذ القانون وتحقيق الأهداف الموضوعة.